

المملكة المغربية



رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 15 رمضان 1440 (21 ماي 2019)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول

" السياسة الحكومية لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني

والبحث العلمي ببلادنا "

فهرس

2	مقدمة
4	أولا-السعي إلى تعميم التعليم الأولي
5	ثانيا-تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي
5	1. على مستوى تعزيز العرض المدرسي
5	2. على مستوى تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي
6	3. على مستوى تطوير النموذج البيداغوجي
7	4. مؤشرات أولية إيجابية مشجعة
8	ثالثا-تجويد منظومة التكوين المهني
10	رابعا-تحسين وتجويد التعليم العالي والبحث العلمي
10	1. على مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم
11	2. على مستوى الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي ومواءمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل
12	3. تطوير حكمة منظومة التعليم العالي بهدف الرفع من أداؤها
13	4. دعم البحث العلمي والرفع من مردوبيته وربطه بأهداف التنمية الشاملة
13	5. على مستوى تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة
14	خامسا- تعزيز وتأهيل الموارد البشرية التربوية
14	1. على مستوى قطاع التربية الوطنية
15	2. على مستوى قطاع التكوين المهني
16	3. على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم،
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مقدمة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع السياسة الحكومية لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا"، وهو موضوع، كما لا يخفى عليكم، يحظى باهتمام وعناية خاصين من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باعتباره أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية للمملكة. وبالنظر إلى أن إصلاح المنظومة التربوية الوطنية يعد مدخلا أساسيا لرفع رهان التنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا، من خلال تفعيل أدوار المنظومة التربوية في التنشئة الاجتماعية للأجيال الصاعدة وتكوين وتأهيل مواطنات ومواطني الغد.

واعتبارا للأهمية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية، فقد اختارت بلادنا أن تضعه في أفق زمني بعيد المدى، من خلال رؤية استراتيجية واضحة الأهداف والطموحات (2015-2030)، تستحضر تطلعات مدرسة المستقبل وحاجيات أبنائنا وبناتنا وحقهم في المعرفة وفي تعليم ذي جودة.

ولا شك أن مشروع القانون-الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي أعد لتنزيل هذه الرؤية الاستراتيجية، الذي يوجد قيد المناقشة لدى المؤسسة التشريعية الموقرة، يشكل خارطة طريق للإصلاح التربوي المنشود ببلادنا، إذ يهدف إلى تحديد المبادئ والاختيارات الاستراتيجية، وذلك على أساس تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة، وضمان استدامة الإصلاح، وذلك من خلال جملة من التوجهات الأساسية، نذكر منها:

- توسيع المدى الزمني لإلزامية التعليم، من خلال رفع السن الأقصى لهذه الإلزامية إلى 16 سنة؛
 - إقرار إلزامية تـمدرس أطفال الفئة العمرية من 4 و5 سنوات بالتعليم الأولي، على أن يتم إدماج الفئة العمرية من 3 سنوات في مرحلة مقبلة؛
 - التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛
 - إيلاء عناية خاصة لتـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، لتمكينهم من حق التعلم؛
 - التطوير والتحسين المستمرين للنموذج البيداغوجي، وتطوير المناهج والمقاربات البيداغوجية؛
 - إرساء هندسة لغوية محكمة، تركز أساسا على ترسيخ استعمال اللغتين الوطنيتين الرسميتين بما ينسجم ومكانتهما الدستورية والاجتماعية، إلى جانب إرساء تعددية لغوية تدريجية ومتوازنة.
- وقد أولت الحكومة اهتماما خاصا لملف التربية والتكوين، من خلال الشروع في تفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، حيث شهدت الميزانية المخصصة لهذا القطاع ارتفاعا مطردا بلغ نسبة 25% سنة 2019 مقارنة مع سنة 2016، وستواصل الحكومة هذا المجهود المالي استجابة للحاجيات الملحة للمنظومة التربوية الوطنية.
- ويقوم تصور الحكومة لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، انطلاقا من الرؤية الاستراتيجية ومضامين برنامجها الحكومي، على مقارنة شمولية ومتكاملة تشمل مختلف مكونات هذه المنظومة من خلال ما يلي:
- السعي إلى تعميم التعليم الأولي، باعتباره رافعة أساسية لتحقيق جودة التعليم ومحاربة الهدر المدرسي؛
 - تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي، من أجل تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج أبناء المغاربة إلى التـمدرس؛

- تعزيز التكوين المهني باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل، الذي حظي بعناية مولوية سامية، أفضت إلى بلورة خارطة طريق مندمجة، من أهم مكوناتها إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات؛
- إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي، بما يمكن من تحقيق ملاءمة أفضل لعرض التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل، وتحسين جودته، وتوسيع عرضه، وتطوير برامج الدعم الاجتماعي الموجه للطلبة.
- تعزيز وتأهيل الموارد البشرية التربوية بهدف سد الخصائص والرفع من جودة العملية التعليمية.

أولاً-السعي إلى تعميم التعليم الأولي

لا تخفى عليكم أهمية الاستثمار في الطفولة المبكرة في إنجاح مسار التعلم ومحاربة الهدر المدرسي. وفي هذا الإطار فإن الحكومة تعمل جاهدة على تعميم التعليم الأولي من خلال تنزيل البرنامج الوطني للتعليم الأولي الذي تم إطلاقه يوم 18 يوليوز 2018، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله. هذا البرنامج الطموح الذي ينطلق من الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين 2015-2030، يستهدف تحقيق نسبة 100% من استفادة الأطفال من التعليم الأولي في أفق الموسم الدراسي 2027-2028، و67% كنسبة مرحلية في الموسم الدراسي 2021-2022.

وقد شرعت الحكومة فعلياً في تنزيل هذا البرنامج، بشراكة مع مختلف الفاعلين من جماعات ترابية، ومجتمع مدني وقطاع الخاص، من خلال رصد غلاف مالي قدره 1,35 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2019 لبناء وتجهيز الحجرات الدراسية.

وقد بلغ مجموع الأقسام الدراسية بهذا المستوى، برسم الموسم الدراسي 2018-2019، ما مجموعه 43.141 قسماً، أي بزيادة 3.771 قسماً عن الموسم الفارط، في حين بلغ مجموع المربين والمربيات ما يفوق 380.000 ألف مربي(ة). وهو ما مكن من الرفع من عدد المسجلين بهذا المستوى بـ 100.000 طفلة وطفلة، حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين بهذا المستوى برسم الموسم الحالي ما مجموعه 799.937 طفل وطفلة.

ثانيا-تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي

من المعلوم أن التحديات الكبرى التي يواجهها التعليم الابتدائي والثانوي تتمثل أساسا في تعميم التمدرس وتقليص نسبة الهدر المدرسي وتحسين جودة التعليم، لا سيما بالعالم القروي. وفي هذا الإطار، تركز الجهود المبذولة، على التقليص من الخصائص في العرض المدرسي، عبر تنوع هذا العرض بما يستجيب للخصوصيات المجالية لمختلف ربوع المملكة، وكذا تعزيز الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس، فضلا عن تطوير النموذج البيداغوجي.

1. على مستوى تعزيز العرض المدرسي

تم العمل على توسيع البنية التحتية المدرسية من خلال بناء المزيد من المؤسسات التعليمية والحجرات الدراسية وتأهيل المؤسسات المتوفرة، لاستقبال الأعداد المتزايدة للتلاميذ، حيث بلغ عدد المؤسسات التعليمية بالأسلاك التعليمية الثلاثة، برسم الموسم الحالي، ما مجموعه 11.032 مؤسسة على المستوى الوطني، منها 5.994 بالعالم القروي (بزيادة 127 مؤسسة على المستوى الوطني، منها 54 مؤسسة على المستوى القروي عن الموسم 2017-2018)، بما فيها 134 مدرسة جماعية (بزيادة 10 مؤسسات عن الموسم الفارط). كما تم تأهيل ما يقارب 1780 مؤسسة تعليمية برسم الموسم الحالي؛

2. على مستوى تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي

تواصل الحكومة تنفيذ جملة من التدابير الرامية إلى تعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس وتجاوز المعوقات السوسيو-اقتصادية التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة، وذلك عبر تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي مع تحسين جودتها وتطوير آليات الاستهداف الخاصة بها، مع الحرص على تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية والشبه حضرية والمناطق ذات الخصائص، حيث تم، في هذا الإطار، الرفع من ميزانية عدد من البرامج الاجتماعية الموجهة للتلاميذ وعدد المستفيدين منها. وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- توسيع المدى الجغرافي لبرنامج "تيسير"، الأمر الذي ما مكن من رفع عدد المستفيدين إلى 2.087.000 تلميذ(ة)، مقابل 860.100 سنة 2016 بميزانية سنوية تفوق 2 مليار درهم؛
- مواصلة دعم برنامج "مليون محفظة"، الذي بلغ برسم الموسم الدراسي 2018-2019 حوالي 4 مليون و263 ألف مستفيدة ومستفيد، 64 % منهم بالوسط القروي، بغلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019؛
- رفع القيمة اليومية لمنح الداخليات والمطاعم المدرسية بكلفة إجمالية تناهز 1.47 مليار درهم برسم سنة 2019، بزيادة 63% مقارنة مع السنة الفارطة. وقد استفاد 111.321 تلميذ(ة) من الداخليات 1.294.947 تلميذ(ة) من المطاعم المدرسية برسم الموسم الحالي (بلغ عدد الداخليات 917، منها 552 بالعالم القروي).

وفي إطار مواصلة تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المطاعم المدرسية والداخليات، صادقت الحكومة يوم 16 ماي 2019، على مشروع مرسوم رقم 2.19.333 بتحديد أصناف ومقادير المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي، وكذا شروط الاستفادة منها. ويهدف هذا المرسوم إلى مواصلة الجهود الهادفة إلى دعم التمدريس في صفوف التلميذات والتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة وخاصة بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص، وكذا الارتقاء بخدمات الإيواء والإطعام، عبر إحداث وتأهيل وتجهيز البنيات المخصصة لذلك مع ضمان ديمومة صيانتها. وسيترتب عن هذا الإصلاح رفع ميزانية الإطعام المدرسي والداخليات إلى مليار و470 مليون درهم، أي بزيادة 50%، لفائدة مليون و100 ألف تلميذ جلهم بالعالم القروي.

3. على مستوى تطوير النموذج البيداغوجي

في إطار تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين، تمت مراجعة الكتب المدرسية باعتماد مقاربات نوعية كبيداغوجيا الخطأ، فضلا عن تطوير المهارات الحياتية « Soft Skills » داخل المنهاج الدراسي، وتقوية الجسور بين التكوين العام والتكوين المهني من خلال إرساء المسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي التي

استفاد منها على التوالي 19.366 و26.233 تلميذ. كما تم إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساس للمدرسين تركز على الإجازة في علوم التربية؛

كما يتم العمل على اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى الرقي بالوظائف الأساسية للمدرسة، وتحسين جودة المنظومة التربوية، من خلال:

- تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة ودعم التمكن من اللغات؛
- تحيين الكفايات الأساس لتلاميذ التعليم الابتدائي وتقوية القدرات العلمية للتلاميذ وتيسير الانتقال إلى التعليم العالي والاندماج في الحياة العملية؛
- تجديد تعليم وتعلم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات؛ والارتقاء بالتعليم التقني؛
- تنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم.

4. مؤشرات أولية إيجابية مشجعة

مكنت مختلف الإجراءات النوعية المتخذة، حسب نتائج الإحصاء المدرسي 2018-2019، من تسجيل تحسن مهم في العديد من المؤشرات ذات الارتباط خصوصا بمجال تعميم التعليم، من أهمها ما يلي:

- انتقلت نسبة التمدرس على المستوى الوطني بين الموسمين 2014-2015 و2018-2019، بالتعليم الابتدائي من 93.6% إلى 99.7% وبالتعليم الثانوي الإعدادي من 85.3% إلى 91.1%؛
- وفيما يتعلق بالانقطاع الدراسي، فقد تم تسجيل تراجع ملحوظ في هذه النسبة بالتعليم الابتدائي حيث انتقلت من 2,9% موسم 2014-2015 إلى 0,6% موسم 2018-2019. كما انتقلت هذه النسبة بالتعليم الثانوي الإعدادي من 12,2% إلى 10,7% خلال نفس الفترة، في حين عرف عدد المنقطعين انخفاضا مهما بالثانوي التأهيلي حيث انتقلت نسبة الانقطاع من 13,9% إلى 9,1%؛
- كما تم تسجيل انخفاض مهم وملحوظ في نسب الاكتظاظ، حيث وصلت برسم الموسم الدراسي 2018-2019 بالتعليم الابتدائي إلى 0,9% وبالثانوي الإعدادي إلى 1,7% وبالثانوي التأهيلي إلى 1,0%؛

- وفيما يخص نسب استكمال الدراسة، فقد تم تسجيل أن 95,8% من التلاميذ الذين ولجوا السنة الأولى من الابتدائي سابقا، تمكنوا من استكمال دراستهم بهذا السلك التعليمي خلال السنة الدراسية 2018-2019، بينما وصلت هذه النسبة 86.7% خلال السنة الدراسية 2015-2014، مما يدل على تحسن نسبي لمستوى احتفاظ التعليم الابتدائي بالتلاميذ؛
- أما بخصوص نسب النجاح، فقد عرفت نسبة نجاح مجموع المتدربين ذكورا وإناثا بالسنة السادسة من السلك الابتدائي تطورا طفيفا بين الموسمين 2014-2015 و 2015 و 2017-2018، بحيث انتقلت من 80.1% إلى 89.8%، مع تسجيل تفوق ملحوظ لدى الإناث مقارنة مع الذكور بنسبة نجاح تقدر بـ 92.4%؛
- كما انتقلت نسبة نجاح مجموع المتدربين ذكورا وإناثا بالسنة الثالثة من السلك الإعدادي ما بين الموسمين الدراسي 2015-2014 و 2018-2019، من 51.5% إلى 67.9% مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 16.4 نقطة؛
- وسجلت نسب النجاح في البكالوريا سجلت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، وخاصة ما بين الموسم الدراسي 2014-2015 والموسم الدراسي 2017-2018، بحيث انتقلت من 60.8% إلى 71.9%.

ثالثا-تجويد منظومة التكوين المهني

لا يخفى عليكم الدور المتميز الذي يضطلع به نظام التكوين المهني في تكوين العنصر البشري وتلبية الحاجيات القطاعية من الكفاءات واليد العاملة المؤهلة، مع الحرص على التقريب بين عرض التكوين ومتطلبات سوق الشغل التي تتغير باستمرار. ويحظى ورش إصلاح التكوين المهني، بالنظر إلى طابعه الاستراتيجي، بعناية مولوية سامية خاصة لجلالة الملك حفظه الله، أعطت دعما قويا لعمل الحكومة في هذا المجال، من خلال التتبع المباشر لجلالته، الذي تفضل بتأسيس الجلسات الخاصة بتأهيل منظومة التكوين المهني، والتي توجت بتقديم خارطة طريق لتطوير التكوين المهني، تقوم على خمس مرتكزات أساسية، تهتم بتأهيل عرض التكوين المهني، وإحداث جيل جديد من المؤسسات، واعتماد مقاربات بيداغوجية حديثة، والتأهيل المهني للشباب الموجود في

القطاع غير المهيكل لتيسير ولوجه للقطاع المهيكل، والتوجيه المبكر وتحسين جاذبية التكوين المهني.

هذه النقلة النوعية في ميدان التكوين المهني، ستمكن من توفير كل جهات المملكة على "مدن للمهن والكفاءات" متعددة الأقطاب والتخصصات، ستضم قطاعات وتكوينات مختلفة تستجيب لخصوصيات وإمكانات وحاجيات الجهة المتواجدة بها، كما تهم توفير التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي، وكذا مهن المستقبل في المجال الرقمي وترحيل الخدمات باعتباره قطاعا واعدا يشكل قيمة مضافة على مستوى إحداث مناصب الشغل.

فعلاوة على التكوينات في المهن الأساسية والكلاسيكية، سيتم تجهيز "مدن المهن والكفاءات" ببنيات خاصة مثل وحدات الإنتاج البيداغوجية ومراكز المحاكاة والفضاءات التكنولوجية، من أجل توفير الفضاء التقني والتكنولوجي الضروري لاكتساب المهارات والكفايات اللازمة للممارسة الفعلية للمهن؛

كما أن المقاربات البيداغوجية التي تقترحها خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، تعطي أهمية كبرى للتحكم في اللغات الأجنبية وتنوع الكفاءات وإعطاء الأولوية لإشراك المهنيين عبر تشجيع التكوين في بيئة العمل لا سيما التمرس والتدرج المهني.

وبالموازاة مع هذا الورش الوطني الهام، فقد سجلت منظومة التكوين المهني جملة من الإنجازات النوعية خلال السنوات الأخيرة، نذكر منها:

- إحداث 29 مؤسسة جديدة خلال الفترة 2015-2018؛
- تمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، وذلك لأول مرة بنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين، استفاد منها حوالي 35000 متدربة ومتدرب في أفق تمكين 70000 من هذه المنحة؛
- الانطلاق الرسمي للبوابة الوطنية لاكتشاف المهن "www.metiers.net.ma"؛
- إحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي؛
- إرساء مسلك للبكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي؛

▪ إرساء الممرات مع التعليم العالي لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية.

وتجدر الإشارة إلى الارتفاع المطرد في عدد المستفيدين من التدريب بالتكوين المهني الأساسي ليصل إلى 433.007 خلال الموسم التكويني 2018/2017، مقابل 418.864 متدربة ومنتدرب خلال الموسم التكويني 2016/2015.

رابعاً-تحسين وتجويد التعليم العالي والبحث العلمي

تعتبر الحكومة العناية بالتعليم العالي والبحث العلمي رهانا استراتيجيا، اعتبارا لدور هذا القطاع في تأهيل الشباب للاندماج المهني والاجتماعي، وفي توفير الموارد البشرية المؤهلة وتطوير البحث العلمي والابتكار للاستجابة لحاجيات المقاولات والاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، تم إعداد خطة استراتيجية ومخطط عمل لها للفترة 2017-2021، بهدف الارتقاء بأداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بما يمكن الجامعة المغربية من الانخراط الكامل في دينامية التنمية الوطنية، وتلبية تطلعات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفق اتجاهات ومعايير الجودة المعتمدة على المستوى الدولي.

وتتضمن هذا الخطة أربعة محاور أساسية للعمل، يتم تنزيلها من خلال جملة من الإجراءات والتدابير العملية كما يلي:

1. على مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف

وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم

من أجل الاستجابة لتزايد الطلب على التعليم العالي، وتحسين الولوج والدراسة به وتوفير مستلزمات تيسير واستدامة التعلم، تم العمل على ما يلي:

▪ تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية لاستقبال ما يقرب من 100 ألف طالب جديد وإحداث 20 مؤسسة جامعية جديدة موزعة على التراب الوطني، وتوسيع العرض البيداغوجي الجامعي في القطاع الخاص بما في ذلك الترخيص ل7 مؤسسات والاعتراف ل15 مؤسسة.

- الرفع من عدد المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود بنسبة 50%؛
- إرساء المنصة الإلكترونية المغربية للتعليم عن بعد لتوفير الدروس المفتوحة والمكثفة عبر الانترنت MOOCs وSPOCs؛
- تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية، باعتماد أزيد من 210 مسلكا مهمنا ووضع نظام للوحدات القياسية المنقلة "ECTS"؛
- وضع برنامج لتحويل منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاول؛
- إعادة تسكين بعض المؤسسات الجامعية بغية ملاءمة الخريطة الجامعية مع التقسيم الجهوي الجديد، من خلال المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.18.236 المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية؛
- برمجة فتح 14 مؤسسة جامعية جديدة، توجد حاليا في طور الإنجاز أو الدراسة.

2. على مستوى الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي ومواءمتها مع

متطلبات التنمية وسوق الشغل

- في إطار تطوير وتجويد عرض التكوين والملاءمة بين التكوين والتشغيل والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في اتجاه بلورة تصور شمولي يمكن من الارتقاء بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، التي تستقطب 87% من مجموع طلبة التعليم العالي الجامعي، ولا سيما من خلال:
- إقرار نظام ناجع وفعال في نظم التوجيه، وتحسين مدخلات مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح قائم على المواكبة المبكرة، ومراعاة مؤهلات وميولات الطالب، ومصاحبته للنجاح في مساره الجامعي؛
 - إعادة تنظيم وهيكله هذه المؤسسات واعتماد تخصصات جديدة تراعي متطلبات تطور المهن، وكذا تنوع العرض التربوي؛

- إرساء هندسة بيداغوجية جديدة خاصة بسلك الإجازة، وإعادة النظر في الغلاف الزمني لوحدات التخصص ووحدات المهارات الحياتية، وتفعيل نظام اكتساب الوحدات من أجل الموازنة مع الأنظمة المعمول بها على المستوى الدولي؛
- مأسسة تصور واضح ومندمج لكيفية تطوير الكفايات الحياتية والذاتية للطلبة بالجامعات المغربية، ووضع برنامج إجباري للتأهيل في اللغات الأجنبية؛
- مأسسة التكوين بالتناوب في مختلف المسالك الجامعية والمهنية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين؛
- تفعيل الإطار الوطني للإشهاد ووضع نظام مندمج للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية؛
- وضع برنامج لتحويل منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاول؛
- إطلاق برنامج إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الجامعة بدون شهادة.

3. تطوير حكمة منظومة التعليم العالي بهدف الرفع من أدائها

- تركزت إجراءات هذا المحور حول إرساء أسس حكمة جيدة بشكل يستجيب لتحديات التدبير الناجع وقواعد حسن الأداء بشكل يمكن المنظومة من الاندماج في عولمة التعليم العالي كقطب إقليمي للتكوين والبحث. وقد تم في هذا الإطار تحقيق العديد من المنجزات أهمها:
- إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة وإدماج التكنولوجيا الرقمية في التكوين؛
 - تطوير التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
 - تحيين وتطوير التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

4. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة

من أجل مواجهة التحديات المطروحة على مستوى الارتقاء بنجاعة البحث العلمي واثمين نتائجه، تم اتخاذ جملة من التدابير من أهمها:

- تخصيص 80 مليون درهم سنة 2018 لتمويل برنامجين هما: "برنامج ابن خلدون لدعم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية" بغلاق مالي يبلغ 30 مليون درهم، تخصص لتمويل 53 مشروعا، و"برنامج الذكاء الاصطناعي" بغلاف مالي قدره 50 مليون درهم؛
- تطوير الشراكات والتعاون الدولي في مجال الارتقاء بالبحث العلمي والابتكار (برامج التعاون المغربي-الفرنسي والفرنسي-المغربي، برنامج التعاون المغربي-الألماني، التعاون المغربي-التونسي، مبادرة "PRIMA" وبرنامج "أفق 2020"؛
- تعزيز التكوين والتأهيل من أجل البحث عبر الرفع من عدد الطلبة الدكاترة ومن المسالك المعتمدة بسلك الدكتوراه والشروع في استعمال البرنامج المعلوماتي للكشف عن انتحال الأبحاث العلمية "Anti-plagiat"؛
- مواصلة تحفيز البحث عبر منح التميز والتي يستفيد منها 900 طالب باحث على مستوى الدكتوراه؛
- إطلاق مشروع تطوير النظام الوطني المندمج للمعلومات الخاص بالبحث العلمي والابتكار.

5. على مستوى تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

ومن أجل تحسين ظروف الاستقبال بالمؤسسات والأحياء الجامعية وتوفير الظروف الملائمة للتكوين والبحث، تم العمل على تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، من خلال:

- توسيع قاعدة الممنوحين بالتعليم العالي، والعمل على ضمان صرف المنح في الأجل المحددة، حيث بلغ عدد الممنوحين 382.000 خلال السنة الجامعية 2018-2019، وبلغت النسبة الوطنية لتغطية طلبات الاستفادة من المنح بالنسبة للسلم الأول 86%؛

- الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، حيث وصل عدد الأحياء الجامعية إلى 23 حي جامعي بطاقة إيوائية تصل إلى 52.516 سرير؛
- تعزيز بنية الاستقبال على مستوى الإطعام، حيث بلغ عدد الوجبات المقدمة 12 مليون وجبة أي بمعدل 4.000 وجبة غذائية يومية لكل مطعم جامعي بميزانية تتعدى 300 مليون درهم سنوي؛
- تحسين حكامه نظام التأمين الإجباري الأساسي الخاص بالطلبة في اتجاه التبسيط والرفع من عدد الطلبة المستفيدين، حيث بلغ عدد المنخرطين في نظام التغطية الصحية 57153 إلى نهاية يناير 2019.

خامسا- تعزيز وتأهيل الموارد البشرية التربوية

تقوم رؤية الحكومة في مجال تدبير الموارد البشرية في قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي، على توفير الأطر التربوية وتكوينها وتأهيلها من أجل سد الخصاص والرفع من جودة العملية التعليمية، بما يساهم في توسيع العرض التربوي والرفع من جودة ومردودية المنظومة التربوية الوطنية بالنسبة لمختلف مكونات هذه المنظومة.

1. على مستوى قطاع التربية الوطنية

بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240 ألف أستاذ(ة)، منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي، 55.000 منهم تم تشغيلهم جهويا لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تحقيق العدالة المجالية على مستوى توفير المدرسين بكافة جهات المملكة. وسيتعزز الطاقم التربوي من خلال 15.000 منصبا خاصا بموظفي الأكاديميات من فئة المدرس، والذين يتلقون حاليا تكوينهم بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

وتسعى الحكومة إلى استكمال تكريس اللاتمرکز في تدبير الموارد البشرية التربوية من خلال:

- تمكين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من تلبية حاجياتها الحقيقية الكمية والنوعية من الموارد البشرية، التي تملها خريطة الموارد البشرية على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي؛

▪ تحقيق الاستقلالية الكاملة للأكاديميات من حيث تعزيز رصيد مواردها البشرية ومواجهة الخصائص المسجّل في الأطر العاملة بمؤسسات التربية والتعليم العمومي.

وفي إطار تأهيل الأطر التربوية، فإن منظومة التكوين تعتبر المدخل الأساس لولوج مهن التربية والتكوين بالنسبة للوافدين الجدد على المنظومة التربوية، حيث تم اعتماد هندسة تكوينية جديدة، ابتداء من الموسم الدراسي والجامعي الحالي (2018-2019)، مكونة من ثلاث محطات رئيسية:

▪ المحطة الأولى: ثلاث (3) سنوات بالجامعة لتلقي التكوين الأساس بسلك الإجازة في التربية حسب التخصص (ابتدائي و ثانوي)؛

▪ المحطة الثانية: سنة كاملة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتلقي تكوين نظري-تطبيقي في إطار التأهيل المهني؛

▪ المحطة الثالثة: سنة كاملة للتكوين بالتناوب تجمع بين التكوين بالمراكز الجهوية والتكوين الميداني بتحمل مسؤولية القسم.

هذا، بالإضافة إلى إطلاق مخطط للتكوين المستمر للمدرسين بالسلك الابتدائي والتكوين عن بعد عبر منصة e-takwine، ومنصة Collab.

كما تم إقرار التكوين الأساس والمستمر للمربيّات والمربيّين بالتعليم الأولي، من خلال تفعيل الإجازة المهنية الخاصة بهذا السلك.

2. على مستوى قطاع التكوين المهني

يتم العمل على تطوير كفاءات هيئة التّأطير الإداري والبيداغوجي بمؤسسات التكوين المهني والرفع من مستواها المهني، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية منتظمة لفائدة هذه الهيئة سواء على صعيد القطاعات المكونة العمومية أو قطاع التكوين المهني الخاص.

ومن أجل الرفع من احترافية المكونين، تم الشروع في إنجاز العمليات المرتبطة بإحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين والمديرين والأوصياء والبحث في هندسة التكوين.

كما تمت بلورة 12 مرجعية خاصة بمهن التكوين (المكون، المدير، المدير البيداغوجي...).

3. على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

في إطار تحسين تدبير الموارد البشرية الإدارية والبيداغوجية بقطاع التعليم العالي، تم اتخاذ جملة من الإجراءات، منها على الخصوص:

- توفير الموارد البشرية الضرورية لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي، حيث تم إحداث 700 منصب مالي جديد و700 منصب في إطار التحويل برسم سنة 2019.
- تنويع مسارات التوظيف من أجل استقطاب الكفاءات الوطنية والدولية؛
- مواصلة تفعيل التعاقد مع الطلبة الدكاترة (بمعدل 300 سنويا على الأقل).

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ختاماً، لا يسعني إلا أن أجدد التأكيد على أن الحكومة عازمة على مواصلة إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين باعتبارها رافعة أساسية لتثمين الرأسمال البشري وتأهيله للانخراط في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما أود التأكيد على أن إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، باعتباره أحد التحديات الكبرى لبلادنا، يبقى مسؤولية جماعية، وليس مسؤولية الحكومة لوحدها، وهو ما يستدعي تضافر جهود مختلف مكونات هذه المنظومة، وانخراط كافة القوى الحية للأمة في إرادة الإصلاح.

ولا شك أن مناقشة مشروع القانون-الإطار المعروض على أنظار المؤسسة التشريعية الموقرة، تعد فرصة سانحة لتحقيق التعبئة الشاملة حول رهان الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية الوطنية وتأهيلها وتجديدها، لتضطلع بأدوارها على النحو الأمثل.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.